

## الإطار المرجعي

### لفريق الخبراء المعنيين بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في مصر

#### أ. مقدمة:

1. تهدد التدفقات المالية غير المشروعة قدرات البلدان على تحقيق أجندة سنة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال تحويل الموارد المالية بعيداً عن التنمية المستدامة الشاملة وهو الحال في العديد من الدول ومن بينها مصر. وقد تم الاعتراف بهذه المخاطر في الهدف الأممي ١٦-٤ من أجندة ٢٠٣٠ الذي يدعو إلى "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠".

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو ٢٠١٧ إطار عمل للمؤشرات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واقترح إطار عمل المؤشرات المؤشر رقم ١٦-٤-١ لقياس "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة إلى الداخل والخارج (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)". كما تدعو أجندة أديس أبابا<sup>١</sup> لتمويل التنمية إلى مضاعفة الجهود للحد بشكل جوهري من التمويلات المالية الدولية بحلول سنة ٢٠٣٠.

2. يهدف مشروع الأمم المتحدة المتكامل لتمويل أهداف التنمية المستدامة (تمويل أهداف التنمية المستدامة) في مصر إلى تعزيز القدرات، ووضع أنظمة بسيطة لقياس التدفقات المالية وتحديدتها ومقارنتها بشكل مستمر. ومن ضمن العناصر المهمة في هذا المشروع هو تحديد الفرص التمويلية، من خلال توفير البيانات ذات الجودة العالية، لا سيما البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

3. وفقاً للتقرير الأولي لتقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة واستبيان التقييم الذاتي (SAQ) الذي تم ملئه من قبل الجهات الوطنية المتخصصة، قد تكون مصر أكثر تعرضاً للتدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة التجارية والضريرية غير القانونية، مثل التلاعب بالفواتير التجارية المفتعلة والتهرب الضريبي من قبل الأفراد وتحويل الأرباح من قبل الشركات متعددة الجنسيات، والتدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالأسواق غير القانونية (على سبيل المثال: الاتجار بالمخدرات) والفساد. هناك العديد من السياسات الوطنية المنفذة في مصر للتعامل مع الصناديق المالية الدولية، وتبذل مؤسسات الدولة المختلفة جهوداً من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، مثال المشروع الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي أثناء ورشة العمل الافتتاحية حول قياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر، تم التوصل إلى وجود احتياج إلى توفر أداة لقياس تلك التدفقات.

4. يعد قياس التدفقات المالية غير المشروعة أمر ضروري للغاية، إذ أنه يساعد على فهم كل ما يحيط بها من وجهات ودوافع، بالإضافة إلى أنه يدفع نحو خلق وتنفيذ تدابير ناجحة لوقفها. تؤثر هذه التدفقات أيضاً على إجمالي الناتج المحلي وغيره من المؤشرات والبيانات مما يؤدي إلى أخطاء في قياس أو تفسير التنمية الاقتصادية. وقد وضع كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفهما الوكالات المعنية بالمؤشر ١٦-٤-١ مبادئ توجيهية منهجية لقياس مختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة التي تستهدف تقديم الدعم للجهات الوطنية والإحصائية المكلفة بجمع البيانات ذات الصلة والوصول إليها.

<sup>1</sup> <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2051&menu=35>

5. من النادر جداً أن تترك التدفقات المالية غير المشروعة أثراً في السجلات الرسمية وإن وجد فهو عادةً ما يكون ضئيلاً للغاية كما أن هذه البيانات تكون مبعثرة بين بيانات المؤسسات الوطنية ومصادر أخرى. يتطلب قياس عدة أنواع من التدفقات المالية غير المشروعة في مؤشر واحد تعاوناً وثيقاً داخل النظام الإحصائي الوطني ومع الجهات الإدارية والخاصة المعنية بتوفير البيانات. يعد تجميع البيانات الخاصة بمؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٦-٤-١ نشاطاً إحصائياً تقنياً يجب تنفيذه بشكل مستقل بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

6. واستكمالاً لهذه الخطوات سيتم تشكيل فريق خبراء معني بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في مصر وسيكون متألماً من خبراء إحصائيين وخبراء فنيين وطنيين آخرين.

## ب. الأهداف المرجوة

7. إن الهدف من تشكيل فريق خبراء معني بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة هو وضع أسس للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في مصر وفقاً للمعايير والمنهجيات الدولية لمتابعة البيانات الخاصة بأجندة ٢٠٣٠ ومن ثم تحديد الفرص التمويلية من خلال توفير البيانات الخاصة بالتدفقات المالية غير المشروعة ذات الجودة العالية. وسيكون ذلك على النحو التالي:

- أ. توفير منصة للتعاون بين المؤسسات الوطنية وتعزيز التشاور مع الأطراف المعنية.
- ب. تشكيل الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات لرصد التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد الوطني في إطار أجندة ٢٠٣٠.
- ج. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لقياس ورصد التدفقات المالية غير المشروعة في إطار جهود منسقة، ولدعم السياسة الوطنية لكبح التدفقات المالية غير المشروعة.

استناداً إلى المعايير والتوجيهات الإحصائية الدولية التي يوفرها الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا سيعمل فريق الخبراء المعني بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في إطار تعاون دولي وذلك بتبادل أفضل الممارسات مع البلدان الأخرى المشاركة في مجال القياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة.

## ت. الأنشطة والنتائج المتوقعة

8. سوف يقوم فريق الخبراء المعني بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة بالأنشطة التالية:

- (أ) مناقشة اختصاصات وخبرات وعلاقات الجهات الوطنية وغيرها من الأطراف المعنية فيما يتعلق بمختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة.
- (ب) النظر في الدراسات والبحوث والمؤلفات والتقديرات القائمة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وتقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة في مصر وما يمكن أن ينتج عنها.
- (ت) دراسة البيانات المتاحة من الجهات الوطنية مع مراعاة الأطر القانونية.
- (ث) تقييم القدرات الإحصائية الحالية للمؤسسات الوطنية وتحديد الاحتياجات التنموية المتعلقة بالدورات التدريبية المتخصصة ذات الأولوية.
- (ج) توجيه الأنشطة التدريبية، بما في ذلك اختيار التدفقات المالية غير المشروعة التي ستقاس في إطار الأولويات والاتفاق على تقسيم المهام بين الجهات المعنية.

- (ح) المساهمة في عمليات جمع المعارف، الخبرات، الأدوات والمتطلبات الأساسية للاستخدام الوطني مع تبادل الخبرات واستعراض الاحتياجات التدريبية والتوجيهات المتاحة.
- (خ) توفير مجلس تشاور لمناقشة التحديات ونتائج الأنشطة التجريبية خلال العمل واستعراض التقدم المحرز وما يليه من نتائج.
- (د) تنظيم الاجتماعات عند الاقتضاء، لتعريف الجهات المعنية الوطنية على خطط العمل، تقديمها ونتائجها فضلا عن التحديات التي تنطوي عليها أهمية قياس التدفقات المالية غير المشروعة.
- (ذ) الاتفاق على خطة عمل مستقبلية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر مع الأخذ في الاعتبار البنية الأساسية للبيانات والقدرات الإحصائية الضرورية. مناقشة الأولويات على المدى القصير والبعيد في مجال تنمية القدرات والعمل الإحصائي فيما يخص التدفقات المالية غير المشروعة.
- (ر) السعي إلى تعزيز نهج حكومي كامل لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة مع نشر النتائج الإحصائية والبحث عن تمويلات لقياس إحصائي مستمر لها وذلك في إطار أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وما بعدها.

### ث. الجدول الزمني

9. ومن المقرر أن فريق الخبراء سوف يقوم بالمهام التالية وفقا للجدول الزمني الاسترشادي التالي:

المهام	التوقيت
<b>الأنشطة التجريبية لمنهجيات قياس التدفقات المالية غير المشروعة</b>	<b>المرحلة 1</b>
تشكيل فريق الخبراء التدفقات المالية غير المشروعة والاتفاق على الأطر المرجعية	نوفمبر 2021
مراجعة تقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة	ديسمبر 2021
فحص مفصل وتقييم توافر البيانات	نوفمبر - ديسمبر 2021
تخطيط انطلاق الأنشطة التجريبية	ديسمبر 2021 - يناير 2022
مناقشة القدرات الإحصائية، الاحتياجات والموارد المتعلقة بالدورات التدريبية المتخصصة	ديسمبر 2021 - يناير 2022
دعم المؤسسات الوطنية فيما يخص القياس التجريبي للتدفقات المالية غير المشروعة	ديسمبر 2021 - مارس 2022
مناقشة تحديات و نتائج القياس التجريبي	فبراير - مارس 2022
<b>التقرير والمراحل القادمة</b>	<b>المرحلة 2</b>
مناقشة تقرير نتائج القياس التجريبي	مارس 2022
الاتفاق على خطة عمل أولية للقياس المستقبلي للتدفقات المالية غير المشروعة	مارس 2022
الاتصال بالجهات المعنية لنشر النتائج و تنسيق المزيد من الدعم	إبريل - يونيو 2022
تعديل خطة العمل إن لزم الأمر استنادا إلى احتياجات دعم المؤسسات الوطنية المعنية	إبريل - يونيو 2022
تنسيق الجهود في إطار إعداد التقارير حول المؤشر ١٦-٤-١ للتنمية المستدامة والمتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة	يونيو 2022

## ج. الأعضاء

10. يتألف فريق الخبراء المعني بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة من خبراء متخصصين في مجال الإحصاء وموظفين تقنيين/فنيين من الجهات الوطنية إلى جانب خبراء محليين من قطاعات متعددة. يتم عرض معلومات الاتصال أعضاء فريق خبراء في الملحق رقم 1.

11. سيعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كأمانة عامة أولية لفريق خبراء التدفقات المالية غير المشروعة، مع اعتبار وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمصر منسق للمشروع.

### الملحق 1. تشكيل فريق خبراء التدفقات المالية غير المشروعة في مصر والمتطلبات

كجزء لا يتجزأ من تنفيذ المشروع المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة بمصر، ممثلي الجهات الوطنية المصرية من ذوي الخبرة في المجالات ذات الصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة، القانون، الإحصاء، البيانات، التجارة، الأسعار، الاقتصاد، المالية (...). هم معنيون بالمشاركة في فريق خبراء التدفقات المالية غير المشروعة. ذلك بالإضافة إلى الأعضاء الحاليين باللجنة الفنية<sup>2</sup> للتدفقات المالية غير المشروعة.

عدد التمثيل المستهدف هو 3 أعضاء لكل مؤسسة وطنية؛ عضوين فنيين ورئيس وحدة.

تغطي الجوانب الفنية الخبرة في المجال الإحصائي والرياضيات بالإضافة إلى الخلفية العملية في مجالات المالية والقانون والاقتصاد. وسيسهل تواجد رئيس الوحدة عملية اتخاذ القرارات وتيسير المشاركة الفعالة للأعضاء.

أما بالنسبة إلى الناحية العملية من المهم أن يكون كل عضو في المجموعة قادرًا على تلبية أربع متطلبات على الأقل من بين المعايير التالية (القائمة المرجعية):

- خبرة جيدة في مجال الإحصائيات وجمع البيانات
- مهارات قوية في المنهجيات الكمية والكيفية
- خبرة جيدة في إحصائيات التجارة الدولية
- خبرة جيدة في إحصائيات ميزان المدفوعات والحسابات القومية
- خبرة جيدة في إحصائيات الاستثمار (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر)
- المساهمة الإيجابية والفعالة في المناقشات حول المهارات التقنية
- فهم مجال التدفقات المالية
- فهم التدفقات التجارية والمسائل الضريبية
- فهم الأنشطة والتدفقات المتعلقة بتحويل الأرباح لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات

<sup>2</sup>وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، الجهاز المركزي للمحاسبات المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، وزارة التعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري، وزارة الداخلية، البورصة المصرية، هيئة الرقابة الإدارية، مصلحة الجمارك المصرية ووزارة العدل.

- فهم الأنشطة والتدفقات المتعلقة بالممارسات المالية الدولية المرتبطة بالجريمة (مثل الفساد وتهريب المهاجرين)
  - معرفة أساسية بالتدفقات المالية
  - معرفة واسعة بالتحديات ذات الصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة في مصر
  - الدراية باللغة الإنجليزية (كتابة ومحادثة) أمر مرغوب فيه
  - بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأعضاء المعينين أن يكونوا على استعداد:**
  - بالمشاركة في نقاشات حول التدفقات المالية غير المشروعة في مصر
  - تقديم ملاحظات بناءة ومكتوبة حول مسودات تقارير
  - تمثيل المؤسسة الوطنية - المساهمة نيابة عن المؤسسة، وليس بصفة شخصية أو فردية
  - الالتزام بما لا يقل عن أربعة اجتماعات نصف يوم (ساعتان أو ثلاث ساعات) على مدى ستة أشهر والتدريب التمهيدي الأولي
  - الالتزام بالمهام الموضحة في الأطر المرجعية لفريق الخبراء المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة في مصر
- كما سيدعو الأونكتاد ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خبراء من مؤسسات وطنية ودولية أخرى، إلى جانب فريق الخبراء، حسب الاقتضاء للمساهمة بخبراتهم وتجاربهم في مجال التدفقات المالية غير المشروعة.